تأثير الفواعل الداخلية على السياسة الخارجية العراقية تجاه بلدان الخليج العربي بعد 2003

The impact of internal actors on the Iraqi foreign policy towards the Arab Gulf countries after 2003



الباحثة نهى جاسم حسين (*)

أ. م. د جمال طه علي (**)

الملخص

السياسة الخارجية لأي دولة هي انعكاساً واضحاً لمجموعة من الفواعل الداخلية , الأمر الذي يقتضي تفاعل مجموعة من العوامل والمعطيات المختلفة داخل الدولة وبذلك تنعكس هذه الفواعل انعكاساً واضحاً على مستوى السياسة الخارجية , ولقد باتت السياسة الخارجية العراقية محكومة بجملة من الفواعل الداخلية منذ عام (2003) ومع سقوط النظام السابق آنذاك حدث تغيراً جذرياً في التوجهات السياسية على مستوى الداخل والخارج , ولقد أدى هذا التحول الجديد إلى ظهور مجموعة من الفواعل الداخلية المؤثرة في شكل ملحوظ في المشهد السياسي العراقي مع ظهور عدد من المشاكل والصراعات الداخلية على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية داخل العراق وخارج حدوده الوطنية .

الكلمات المفتاحية : السياسة الخارجية العراقية , الأحزاب السياسية والعامل الديني, الأعلام, الرأي العام , جماعات الضغط .

Abstract

The foreign policy of any country is a clear reflection of a set of internal factors, which requires the interaction of a group of different factors and data within the state, and thus these factors are clearly reflected at the level of foreign policy, and it has become governed by a set of internal factors since 2003, with the fall of the previous regime at that time, a change occurred Radically in the political orientations at the domestic and foreign levels, and this new transformation has led to the emergence of a set of internal factors that significantly affect the Iraqi political scene with the emergence of a number of internal problems and conflicts at all political, economic and security levels inside and outside Iraq.

Key words: Iraqi foreign policy, political parties and the religious factor, media, public opinion, pressure groups.

المقدمة

تعد السياسة الخارجية الوسيلة الأساسية التي تتمكن الدولة بوساطتها من التعبير عن أهدافها , ومبادئها وتطلعاتها الاستراتيجية والدفاع عن هيبتها الدولية , وكلما كانت السياسة الخارجية موفقة في التعبير عن أهدافها ووحدة قرارها ومصداقيتها , كلما كانت علاقاتها الخارجية تتسم بالنجاح و الاستقرار وتنعكس بشكل واضح على الوضع الداخلي أيجابا , لاسيما وأن العراق شهد منذ العام (2003) تغيراً جذرياً في التوجهات السياسية على الصعيد الداخلي , وكان هذا التحول الجديد قد أدى إلى ظهور هذه الفواعل كالتعددية الحزبية وجماعات الضغط والأعلام والرأي العام بشكل ملحوظ وأدى إلى ظهور المشاكل والصراعات الداخلية وأثرها على علاقات العراق مع دول الخليج العربي , فقد أصبحت الساحة السياسية العراقية تضج بالعديد من الأحزاب والتيارات السياسية , كما ظهرت العشرات من الفضائيات الحزبية وغير الحزبية والنقابات والمنظمات المختلفة في العراق , وتضم الخارطة الحزبية في العراق احزاباً دينية وقومية وليبرالية وكردية , والظاهر أن هذه الأحزاب السياسية لم تستطيع أن تضم في هيكليتها جميع مكونات الشعب العراقي .

ومن بين أسباب الارباك في صنع القرار السياسي العراقي التأثيرات السياسية المتمثلة (بالأحزاب السياسية) المتصدية للعمل السياسي العراقي بعد تغييرات نيسان عام 2003 , وهي تتمسك بثقافتها التقليدية التي تفتقر إلى برامج سياسية واضحة والتي أثرت سلبا على الواقع العراقي ليس على المستوى السياسي فحسب بل حتى على المستوى الأمني والاقتصادي وفي علاقاته الخارجية مع الدول الخليجية .

أهمية البحث : تكمن أهمية البحث في بيان مدى تأثير الفواعل الداخلية على سياسة العراق الخارجية تجاه دول الخليج العربي وذلك في أطار المتغيرات التي فرضتها تغير النظام السياسي في هذا البلد , وكما يتطرق البحث إلى اختلاف تأثير مجموعة من هذه الفواعل على عملية صياغة سياسة العراق الخارجية تجاه دول الخليج العربي في هذه الفترة .

اشكالية البحث : أن اشكالية البحث الرئيسية تكمن في مدى تأثير الفواعل الداخلية على السياسة الخارجية العراقية تجاه بلدان الخليج العربي بعد 2003 ؟ وتنبثق من هذه الاشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات وهي:

1. ما هو تأثير الأحزاب السياسية العراقية على السياسة الخارجية ؟
2. ما مدى تأثير وسائل الأعلام وجماعات الضغط على السياسة الخارجية العراقية ؟

فرضية البحث : تنطلق فرضية البحث على أساس وجود فواعل سياسية داخلية تؤثر في رسم معالم السياسة الخارجية ويتفاوت تأثيرها من فاعل إلى أخر وبحسب أهمية هذه الفواعل ومن أجل اثبات هذه الفرضية اعتمدنا المنهج التحليلي في البحث .

لذلك فقد تم تقسيم هيكلية البحث:

إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة وقد تناولت الجوانب المختلفة للبحث حيث :

تناول المبحث الأول الفواعل الرسمية في السياسة الخارجية العراقية .

و درس المبحث الثاني الفواعل غير الرسمية في السياسة الخارجية العراقية.

المحور الاول الفواعل الرسمية في السياسة الخارجية العر اقية

إن وجود المؤسسات الرسمية في النظام السياسي العراقي يحقق مزايا ومنافع عدة للدولة ولسياستها الخارجية ، حيث أن جميع هذه المؤسسات الحكومية التي تنجز وظائف لها علاقة مباشرة بالسياسة الخارجية والتي تشارك بصيغة أو بأخرى في تحديد نوعية السلوك والعمل السياسي للدولة العراقية [1] ، ألا إن ضعف المنهجية وغياب الرؤية الحقيقية لها وتبني بدلها رؤية مختلفة أدت إلى بناء مؤسسات رسمية ضعيفة تعيق في عملها أحدها الأخرى في صياغة سياسة خارجية متينة للعراق[2].

إن درستنا للفواعل الرسمية المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003 في هذا المبحث تنصب اساساً على السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وكما يلي :-

1. السلطة التنفيذية(مجلس الوزراء والوزراء)

أ. مجلس الوزراء : إن صنع السياسة الخارجية العراقية وتنفيذها بعد عام 2003 يقع في المقام الأول على عاتق رئيس مجلس الوزراء باعتباره المسؤول التنفيذي المباشر عن صنع السياسة الخارجية للعراق , طبقاً لما نصت عليه المادة (78) من الدستور العراقي لعام 2005 "أن رئيس مجلس الوزراء هو المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة والقائد العام للقوات المسلحة و يقوم بإدارة مجلس الوزراء ويتراس اجتماعاته , وله الحق بإقالة الوزراء بموافقة مجلس النواب" [3] .

ويقوم بتنفيذ المنهجية العامة للسياسة الخارجية العراقية عبر ترأسه لاجتماعات مجلس الوزراء وتوجيههم , لاسيما وزارة الخارجية التي تسعى إلى تنفيذ السياسة الخارجية التي يراها مناسبة مع تلك الدولة دون غيرها تبعاً لما نصت عليه المادة (80) من الدستور العراقي " ويقوم مجلس الوزراء بتخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة , والأشراف على عمل الوزارات والجهات غير المرتبطة في وزارة , واقتراح مشروعات القوانين, والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتوقيع عليها" [4] ، ألا إن ما يؤشر على الحكومات

العراقية المتعاقبة بعد عام 2003 إنها مرت بمراحل متذبذبة ومتأرجحة في علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي ودول الجوار العربي ، فكان طابع عدم الوضوح يسود السلوك السياسي الخارجي للعراق مع الدول الأخرى ، فمن كان بالأمس صديقاً للعراق أصبح اليوم خصماً له، والعكس فمن كان بالأمس خصماً أصبح اليوم صديقاً للعراق ، وهذا ما يؤشر على ان السياسة الخارجية العراقية تخضع للأهواء الشخصية لرئيس الوزراء من دون خضوع عملها للمؤسسات الرسمية المختصة بصنع السياسة الخارجية العراقية التي يفترض أن تأخذ بنظر الاعتبار وبالدرجة الأولى المصلحة الوطنية العليا للعراق , فاذا ما نظرنا إلى علاقات العراق مع دول مجلس التعاون الخليجي بعد عام 2003 نجد إنه كان يتمتع بعلاقات إيجابية إلى حداً ما ابان حكومة رئيس الوزراء الأسبق اياد علاوي , إلا أنها تحولت إلى علاقات سلبية في ظل حكومة رئيس الوزراء الأسبق إبراهيم الجعفري , أما عند النظر إلى علاقات العراق مع الدول الخليجية في عهد حكومة رئيس الأسبق نوري المالكي نجد إنها أتسمت بعدم الاستقرار والتأزم منذ الاجتياح العراقي في العام 2003، ووصلت العلاقات إلى أدنى مستوياتها في عهد حكومته[5] . ونجد إن علاقات العراق مع الدول الخليجية في عهد حكومة رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي أتسمت بالتقارب والانفتاح على دول مجلس التعاون الخليجي وتأكيده على أعادة العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بما يخدم مصالح العراق وأمنه واستقراره ووحدته.

ب. وزارة الخارجية العر اقية

تعد وزارة الخارجية مصدراً رئيساً للمعلومات فهي أداة هامة لتنفيذ السياسة الخارجية العراقية, وهي تقوم عن طريق بعثاتها الدبلوماسية المختلفة بتنفيذ السياسة الخارجية, وهي بذلك تعد أبرز مهامها متمثلة في السلك الدبلوماسي.

وتنصرف وظيفة وزارة الخارجية إلى تنفيذ السياسة الخارجية العراقية وترجمها إلى واقع ملموس ومن أجل وضع تلك العملية موضع التطبيق, وتقوم الحكومات بتنظيم الوزارة وبالشكل الذي ينسجم مع إمكانياتها أو دورها السياسي في المجال الخارجي [6] .

وحين نتطلع إلى الملفات والقضايا الخارجية التي تعامل العراق معها بعد عام 2003 , نلاحظ حالة من عدم الوضوح تعاني منها وزارة الخارجية العراقية باعتبارها المسؤولة عن تنفيذ سياسة العراق الخارجية بعد عام 2003 ، الأمر الذي أدى إلى تراجع أداء السياسة الخارجية في تعاملها مع الولايات المتحدة الأمريكية في موضوع انسحاب القوات الأمريكية من العراق في عام 2011 , ونجد في الوقت الذي نادى فيه رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي "ان خروج القوات الأمريكية من العراق , سيؤدي إلى استقرار العراق أمنياً وسيجعله يستعيد كامل سيادته على اراضيه"، في المقابل قال وزير خارجية الأسبق هوشيار زيباري في تصريحات مضادة

لتصريحات رئيس الوزراء بالقول "إن أي انسحاب للقوات الأميركية من العراق سيؤدي إلى انهيار الدولة العراقية وتفتيتها ونشوب حرب أهلية واسعة النطاق" , وهذا يدل على عدم أتفاق وزير الخارجية مع رئيس الوزراء على رؤية موحدة حيال القضايا الاستراتيجية لاسيما علاقة بغداد مع واشنطن التي ترتبط ارتباطاً مباشراً مع المصلحة الوطنية العليا للدولة العراقية(7). وفي الوقت الذي يشير فيه وزير النقل الأسبق هادي العامري إلى أن "ميناء مبارك المقام على خور عبد الله يشكل ضرراً كبيراً على المصلحة الوطنية العليا للعراق واقتصاده" (8) ، نجد أن وزير الخارجية الأسبق هوشيار زيباري يخالف هذا القول ويتجه في خطابه باجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة بالقول "إن ميناء مبارك لا يشكل أي ضرر على العراق واقتصاده"(9).

ونلاحظ أن وزير الخارجية الأسبق ابراهيم الجعفري لم يصدر أي بيان أو تصريح حول منح ميناء الفاو العراقي للكويت رغم أهميته للموانئ العراقية والاقتصاد العراقي(10). وهذا يضع الباحث أمام علامات استفهام كثيرة لاسيما أن رأي وزير النقل الأسبق هادي العامري يتفق مع الوزير الذي سبقه عامر عبد الجبار الذي طالما صرح بالقول "إن ميناء مبارك يهدف إلى تقويض الاقتصاد العراقي ويضر بالمصلحة الوطنية العليا للعراق" (11) ، لاسيما أن وزارة النقل تعتبر الجهة المختصة بتقدير حجم الضرر الذي يشكله ميناء مبارك من عدمه ، وهناك نواب عدة في البرلمان العراقي لطالما كشفوا علناً عن تلقي الوفد العراقي المفاوض برئاسة وزير الخارجية الأسبق هوشيار زيباري هدايا مالية من الجانب الكويتي بهدف التغاضي عن الأثار السلبية التي سيلحقها ميناء مبارك بالمصلحة الوطنية العليا للعراق(12).

مما تقدم , نجد السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003 واجهت معوقاً كبيراً يتمثل بافتقاد المؤسسات الحكومية المتمثلة بالوزارات العراقية للخبرة والحرفية وقلة الالمام بالأمور الفنية ، وعدم تنسيق العمل بين وزارة الخارجية والوزارات المعنية الأخرى في كثير من المشاكل التي يعاني منها العراق وتحتاج فيها وزارة الخارجية إلى الدعم الفني من الوزارات الأخرى لإيجاد الحلول المناسبة فيها (13).

2. المؤسسة التشريعية (مجلس النواب) , على الرغم من السلطة التشريعية (البرلمان العراقي) تلعب دوراً كبيراً في السياسة الخارجية العراقية بموجب الاختصاصات والصلاحيات الممنوحة إليها , في ظل النظام السياسي في العراق بعد عام 2003 ، إلا أنه في ذات الوقت منذ تأسيس هذا البرلمان رافقته اشكالات عدة من بينها سياسية ودستورية واجتماعية شكلت جميعها معوقاً يقف أمام تطلعات النظام السياسي العراقي (14), وعلى الرغم من إن عمل لجنة العلاقات الخارجية البرلمانية في مجلس النواب يجب إن تكون منسجمة ومتطابقاً مع توجهات السياسة الخارجية العراقية(15) ، إلا أنها شكلت في توجهاتها ومواقفها السياسية والدبلوماسية على الصعيد الخارجي كابحاً مغايراً للتوجه العام الذي تضطلع به السياسة الخارجية العراقية طيلة الدورات البرلمانية المتعاقبة بعد عام 2003 وقد سادت مواقفها المتباينة والمتناقضة للمواقف الرسمية

الصادرة عن السلطة التنفيذية باعتبارها الجهة المسؤولة عن رسم وتنفيذ السياسة الخارجية العراقية , الأمر الذي أدى إلى خلق فجوة تصارعية بين العراق وبين دول مجلس التعاون الخليجي(16) , وبهذا شكلت اللجنة بجميع مواقفها وتصريحات أعضائها تحدياً واضحاً يضاف إلى سلسلة التحديات التي شكلتها المؤسسات الرسمية للسياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003 , وفي هذا الاتجاه ينصب في المواقف والتصريحات التي يطلقها أعضاء اللجنة حيال دول مجلس التعاون الخليجي والدول الأخرى خلافاً للسياقات الدبلوماسية والتي لا تنطبق مع مسار العراق الخارجي(17) , أن العراق يسعى احياناً في سياسته الخارجية إلى توطيد علاقاته مع دولة معينة يسود التوتر معها ، فيظهر أحد أعضاء لجنة العلاقات الخارجية في سلوك وتصريح يشير إلى اتهامها بأوصاف لا يرغب الطرف العراقي بأثارتها مما يعرض الوفود المشاركة في المباحثات إلى مواقف صعبة مع الطرف الأخر الذي يخوض العراق غمار المفاوضات معه , وما يدل على ذلك , أن المملكة العربية السعودية بعد أن قطعت علاقاتها مع العراق على أثر الغزو العراقي للكويت عام 1990 حاول العراق مراراً وتكراراً إعادة التمثيل الدبلوماسي السعودي اليه ، وبعد زيارات ومباحثات طويلة قام بها وزير الخارجية الأسبق إبراهيم الجعفري إلى السعودية ، ظهر النائب مثال الالوسي عن لجنة العلاقات الخارجية ليقوم بتوجيه الاتهامات وإثارة الاستفزازات للطرف السعودي بل إنه اتهم وزير الخارجية الأسبق ابراهيم الجعفري بالقول "إنه المدافع الأول عن المصالح السعودية في العراق واستغرب من الزيارات المستمرة للسعودية التي افقدت الوزير قدرته على ادارة وزارته" , وتابع "أن الوزير هو المدافع الأول عن فتح السفارة السعودية في العراق وكأنه الإرهاب سينتهي"، مؤكداً أن "فتح السفارة السعودية في العراق شجع الارهابين الذين هم في أحضان السعودية على العودة مرة أخرى" (18).

وقد صرحت النائبة عالية نصيف جاسم عضوة مجلس النواب العراقي حول الربط السككي مع دولة الكويت , وذكرت " بأن الربط السككي بين العراق والكويت لن يخدم الاقتصاد العراقي في شيء ولن يعود بأية مردودات تذكر للعراق ، في حين أنه سيخدم ميناء مبارك إلى درجة كبيرة جداً ويكون عنصراً مهماً ومكملاً للمشروع الكويتي" (19) . وشددت على " ضرورة رفض السلطة التشريعية لاتفاقية الربط السككي , وعدم تكرار الخطأ التاريخي الذي وقع فيه البرلمان عندما قام بتمرير اتفاقية خور عبد الله " , وطالبت السيدة النائبة رئيس الوزراء بمحاسبة وزير الخارجية فؤاد حسين بسبب دفاعه عن مصالح الكويت في الاجتماع الوزاري الأخير الذي عقدته اللجنة العراقية الكويتية بتاريخ 2020/7/27 , وبينت نصيف : " أن هذه القضية باعتبارها مشروعاً استراتيجياً ليست من صلاحيات وزير الخارجية ولا يحق له التفاوض حولها أساساً ، بل هي من صلاحيات مجلس الوزراء الذي يجب أن يعرضها على ممثلي الشعب في مجلس النواب , وفق ما معمول

به في برلمانات العالم " مشددة على " ضرورة تدخل رئيس الوزراء بمحاسبة وزير الخارجية الذي سار على نهج وزير الخارجية الأسبق هوشيار زيباري ودافع عن مصالح الكويت"[20].

مما تقدم يمكن القول , بأن التناقض في المواقف والتصريحات بين اعضاء السلطة التنفيذية واعضاء السلطة التشريعية , و الاختلاف في الرؤية والمواقف يعد تحدياً كبيراً للسياسة الخارجية العراقية تجاه دول الخليج العربي , مما سيؤثر على أداء السياسة الخارجية العراقية ويؤدي إلى التناقض في توجهاتها.

المحور الثاني: الفواعل غير الرسمية

اولا- الأحزاب السياسية العر اقية : تعد الأحزاب السياسية من أبرز الفواعل غير الرسمية التي تسهم في صنع السياسة الخارجية في الأنظمة الديمقراطية، إذ تتطلع الأحزاب إلى أستلام السلطة السياسية وإدارتها في بلدانها باعتبارها تنظيمات تستند إلى قواعد جماهيرية متباينة من حيث الأتساع التمثيلي، وتسعى إلى خدمة أيديولوجيات معينة تعتنقها وتصبو إلى تطبيقها في السياسة الخارجية، فضلاً عن الوظائف الداخلية تنجز الأحزاب السياسية وظيفة السياسية الخارجية التي تتمثل في صناعتها مباشرةً أو الاسهام في عملية إعدادها أو التصدي لها بمعنى معارضتها، وتتوقف طبيعة عمل كل هذه المؤسسات على مدى تحمل الأحزاب السياسية مسؤولية صنع القرار السياسي الخارجي أو اقترابها منها أو أبعادها عنها ، ناهيك عن تأثير تعدد الأحزاب وانضباط حركتها في الدولة على السياسة الخارجية في تلك الدولة[21] .

وبعد تغيير النظام السياسي في العراق عام 2003 برز عدد كبير من الأحزاب السياسية والتيارات التي أثرت على الساحة السياسية العراقية من أهمها الأحزاب الدينية وهي احزاب ذات تاريخ طويل يمتد لعقود من أهمها : [22]

1. الحزب الاسلامي الذي تأسس عام 1960 وهو امتداداً لحركة الإخوان المسلمين(فرع العراق) الذي في عام 2003 [23], قد إعادة الحزب الاسلامي نشاطه السياسي في داخل العراق بعد ما تم وقفه عن العمل من طرف النظام السابق خلال فترة حكمه[24]. واستطاع أن يحقق الحزب نتائج جيدة في انتخابات 2005 بسبب مجموعة من الأسباب منها ظروف الاستقطاب الطائفي في ذلك الوقت[25]. وقد شكل الحزب إحدى القوى السنية التي شاركت في مجلس الحكم بشخص الأمين العام السابق للحزب الدكتور محسن عبد الحميد إلا أنه تراجعت شعبيته في الأنتخابات التالية ولم يتمكن الحزب من اختراق الأوساط الشعبية[26]. وكان من أهداف الحزب بناء علاقات متينة مع الدول الخليجية من أجل تحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية المشتركة بينهما[27].

2. حزب الدعوة الاسلامي الذي يعد من أهم الأطراف السياسية المؤثرة والمكونة للحكومات التي مرت في العراق بعد عام 2003 وإلى يومنا هذا , حيث يمتلك قاعدة جماهيرية واسعه لدى مؤيديه[28]. كما إن حزب الدعوة الذي شكل معظم الحكومات العراقية بعد عام 2003 نشر وثيقة تلخص رؤيته للسياسة الخارجية العراقية وتركز عملها على محورين رئيسين هما : [29]

- السياسة والسيادة والأمن : يؤكد توجه حزب الدعوة أن الحروب التي قام بها النظام السابق كان لها أثر سلبي على العراق , وإن العراق يجب ألا يصبح مرة أخرى تهديداً للسلم والأمن الدوليين وفي الوقت نفسه أعتبر حماية الحدود والسيادة والأمن من القضايا الأساسية المهمة للعراق .
- القيم والايديولوجية : تعزيز التفسيرات المعتدلة للدين والتصدي لنشر العنف والمواصلة في إقامة العلاقات مع الدول الديمقراطية الأخرى للمساعدة على ضمان الاستقرار السياسي الداخلي من توجهاته الأساسية, ولا يختلف أحد مع هذه المبادئ لكن الخلافات تتركز بين الأحزاب الأخرى , وحزب الدعوة على حد كبير حول تنفيذها وحول اختلاف نظرتها إلى التهديدات والفرص الموجودة في المنطقة , فبينما يرسم حزب الدعوة لنفسه صورة العامل على المصلحة الوطنية لكنه يواجه العزلة من جيرانه لأسباب طائفية ومعارضة التحول الديمقراطي في العراق , وعدم إقامة اواصر الصلة مع الدول الخليجية بسبب الانحياز الطائفي[30].

3. المجلس الأعلى الإسلامي الذي ظهر في نهاية السبعينات من القرن الماضي في إيران وكان أحد المعارضين لحزب النظام السابق برئاسة محمد باقر الحكيم , ويعتبر حزب المجلس الأعلى أبرز الاتجاهات الموجهة للعملية السياسية في العراق والداعين لإقامة إقليم في الجنوب العراقي عبر النظام الفيدرالي[31]. إن رؤية المجلس الأعلى من علاقات العراق مع الدول الخليجية , قد كانت رؤيته دائماً هي الاعتدال وإقامة العلاقات الإيجابية و الجيدة مع هذه الدول , وأن تقوم هذه العلاقات على مبدأ الاحترام والمصالح المتبادلة ، فلدى العراق مصالح اقتصادية مع دول الخليج العربي كما أن للآخرين مصالح معه ، وتبادل هذه المصالح أساس مقبول وضروري لترسيخ علاقاته الإقليمية كما أكد المجلس الأعلى مراراً على لسان زعيمه عبد العزيز الحكيم على ضرورة البدء بتفعيل استراتيجية الشراكة الإقليمية من خلال مشاركة العراق في مجلس التعاون الخليجي وتوسعته لكي يشمل جميع بلدان المنطقة , ولعل من أبرز ما آمن به قادة المجلس الأعلى هو مبدأ تعزيز الانفتاح الإقليمي لاسيما مع دول مجلس التعاون الخليجي ، ونذكر هنا ما أكد عليه محمد باقر الحكيم على " إقامة أفضل العلاقات وحسن الجوار والتعاون البناء مع الدول الخليجية المجاورة للعراق , والالتزام بحدودها وسيادتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية" [32] .

أما على مستوى الأحزاب الكردية التي خاضت صراعاً ضد الحكومات العراقية المتعاقبة , فهي اليوم تمثل قوة مؤثرة يحسب لها حساب في المعادلة السياسية العراقية وقد كان تأثيرها السياسي واضحاً على سياسة العراق الخارجية , وفق المقاعد التي حصلت عليها في البرلمان ودورها في توجيه كتابة الدستور ومشاركتها في الحكومة والوزارات السيادية التي حصلت عليها وضمن هذا المضمار نوضح الاحزاب الكردية المهمة وهي:

أ. الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يعتبر حزباً علمانياً قومياً تتغلب عليه النزعة العشائرية والعائلية , ويسيطر هذا الحزب على رئاسة الإقليم والحكومة والأمن وملف النفط وملف العلاقات الخارجية كما يمتلك الحزب 38 مقعدا في برلمان إقليم كردستان .

ب. الاتحاد الوطني الكردستاني هو ايضا يتبنى أتجاه قومياً وعلمانياً وحصل الحزب على 18 مقعد في برلمان كردستان عام 2013[33].

ويعاني حزب الاتحاد الوطني من كثرة التيارات والاتجاهات المختلفة داخله , مما أدى إلى تراجع الحزب أمام قوة الحزب الديمقراطي الكردستاني , ويعود السبب الرئيسي لتراجعه إلى وفاة رئيس الحزب جلال الطالباني نهاية عام 2012 , التي تسببت في ضعفه في المشهد السياسي , وصار للحزب قيادتان واحده يمثلها نائب الرئيس برهم صالح , والثانية يمثلها اسرة طالباني بقيادة زوجته هيرو ابراهيم ,وقد أنعكس هذا الانقسام الداخلي على علاقة الحزب مع باقي الأحزاب وكان له تأثير سلبي على الحزب بشكل عام وللحزب علاقات قوية مع إيران والحكومة المركزية العراقية , وهو يسيطر فعليا على محافظة السليمانية التي جعل منها نقطة لاجتماع حلفاء إيران في المنطقة ودائماً ما كان يعلن الحزب عن معارضته لسياسة حزب البارزاني في التقرب مع تركيا على حساب العلاقة مع الحكومة المركزية العراقية[34].

إضافة إلى هذه الأحزاب هناك وجود أحزاب أخرى كان لها بعد رمزي في العملية السياسية العراقية؛ نظراً لقدمها ومعارضتها للنظام السابق , وكان لها بعض الأدوار المباشرة بعد عام 2003 وهي تتمثل بالحزب الشيوعي العراقي الذي تأسس عام 1934[35].

وبذلك أنتقل العراق من دولة الحزب الواحد إلى دولة التعددية الحزبية وأصبحت الانتخابات في المشهد السياسي العراقي وسيلة وآلية لتداول السلطة بين مكونات الشعب العراقي خصوصاً بعد المصادقة على الدستور عام 2005 وبعد سن قانون الأحزاب عام 2015 الذي نظم شؤون الأحزاب في العراق .

ورغم من أن التجربة الحزبية العراقية تسير في طريق بناء نموذج تعددي فأنها لا زالت بعيدة عن الاستجابة لتطلعات الشعب العراقي , وذلك بسبب الإشكالات التي ظهرت بين الأحزاب السياسية أو داخلها سواء الإسلامية أو القومية أو المدنية , وأصبحت الساحة السياسية العراقية تعج بالعديد من الأحزاب والقوى السياسية , حيث ظهر إلى جانب الأحزاب القديمة عدد كبير من الأحزاب الجديدة بعد عام2003[36].

وكان ظهور هذا الكم الهائل من الأحزاب رد فعل على حالة الاختناق السياسي الذي خلفته عقود من سيطرة الحزب الواحد والحرمان المطلق من فرص العمل السياسي داخل العراق منذ فشل تجربة الجبهة الوطنية التقدمية أواخر السبعينات , فضلاً عن الفراغ السياسي لأي شكل من أشكال السلطة , وما ترتب عليها من فوضى انطلقت معها الإرادات الفردية والجماعية لتأسيس الأحزاب والتكتلات السياسية [37].

و ظل النشاط الحزبي في العراق محكوماً بالظروف القاهرة التي أوجدتها ظروف الاحتلال , بحيث غابت قضية التنمية السياسية عن البرامج الحزبية , وقد شكل موضوع التنمية قضية خلافية أيهما يحظى بالأولوية (التنمية السياسية أو التنمية الاقتصادية) , فبعض هذه الأحزاب تنادي بتنمية سياسية ديمقراطية يرافقها انفتاح سياسي داخل المجتمع , ويرون أن ذلك شرط أساسي لإحداث التنمية الاقتصادية , في المقابل ترى أحزاب أخرى أن الإصلاحات الاقتصادية , يجب أن تأتي كمقدمة للإصلاحات السياسية[38].

وتتوزع هذه الأحزاب إلى كتل عديدة تتنافس من أجل الوصول إلى السلطة ضمن توجهات سياسية واجتماعية متعددة وتختلف في أهدافها وتوجهاتها , فمنها من يؤمن بإقامة حكم الشعب الديني وبناء المجتمع الاسلامي , ومنها أحزاب تهدف بحسب ما تعلن للوصول إلى مجتمع مدني يحتكم إلى القانون وتحقيق حكم الشعب وتعزيز الحرية كأساس للتقدم وازدهار البلد , رغم أن أغلب الأحزاب السياسية العراقية تعاني من خلل في العلاقة مع مجتمعاتها وهذا الحال يجعلها عاجزة عن القيام بدور حلقة الوصل بين المواطن والحاكم , ويسجل على الأحزاب العراقية إنها أحزاب نخبوية بشكل أساسي , وتشهد الأحزاب نشاطاً ملحوظاً واحتكاكاً مع طبقات المجتمع في الانتخابات ما تلبث أن تختفي بعدها ,وذلك لأن مفهوم الحزب لديهم وكأنه أداة توصيل بعض الأشخاص إلى السلطة وتعينهم على البقاء فيها [39].

والأحزاب السياسية العراقية أحزاب ضعيفة في تنظيمها , ولا تؤمن بالعملية الديمقراطية بشكل حقيقي والبعض منها مرتبط بأجندات خارجية تابعة لدول الجوار الإقليمي ارتباطاً تاريخياً وتمويلياً يقيد حركة الأحزاب ويتحكم في قراراتها[40]. ولأن العراق يملك حدوداً مشتركة مع الكويت والسعودية وإيران وتركيا تأتي إيران على رأس هذه الدول حيث تحتل موقعاً مهماً في العملية السياسية العراقية [41], و تمارس نفوذها من خلال سفارتها في بغداد , وقنصلياتها في البصرة وكربلاء واربيل والسليمانية , وتعمل إيران على دعم بعض الأطراف السياسية في محاولة للحصول على قدرة في التأثير على القرار السياسي العراقي لمصلحتها[42] , ويقابل هذا النفوذ والتمدد الإيراني في العراق ضعف في النفوذ السعودي والنفوذ العربي بشكل عام[43] , وتبدو الولايات المتحدة الأمريكية من جهتها وكأنها خسرت نفوذها السياسي منذ انسحابها من العراق نهاية العام 2011 رغم أنها لا تزال الممول الرئيسي للعراق عندما يتعلق الأمر بالتسليح[44].

مما تقدم يمكن القول , إن الأحزاب السياسية المشاركة في تكوين الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام 2003 غير متفقة على منهجية محددة للسياسة الخارجية العراقية مستمدة ومرتكزة على المصلحة الوطنية العليا للعراق .

ثانيا-العامل الديني : يعد العامل الديني من أبرز الفواعل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية وعنصراً فاعلاً ومؤثراً في تشكيل السياسة الخارجية , وأصبح له دور واضح في الدولة العراقية , حيث إن المرجعيات الدينية كانت موجودة قبل نشوء الدولة العراقية عام 1921 , وقد عاصرت المرجعيات الدينية الاحتلال العثماني للعراق وكانت مؤثرة آنذاك على مجريات الأحداث , وكان لها دور مهم في محاربة الاحتلال البريطاني والاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 بعد صعود التيارات السياسية الإسلامية والقومية والمدنية إلى السلطة في العراق أثر سقوط النظام السابق , وقد ظهرت بعض الأصوات الشعبية التي تطالب بإشراف ورعاية المرجعية الدينية للعملية السياسية في العراق وعدم ترك الأمور بيد الاحتلال والتيارات السياسية المختلفة(45).

ثم تصاعد هذا الدور وبشكل لافت للنظر بعد دخول تنظيم داعش الارهابي للعراق وسيطرته على أجزاء مهمة من الموصل والانبار وصلاح الدين وكركوك , متمثل بإصدار فتوى الجهاد الكفائي لصد التنظيمات الإرهابية والدفاع عن الوطن والمقدسات الدينية في كل محافظات العراق(46). وتتمتع هذه المرجعية الدينية اليوم بالتأييد الشعبي الواسع من مختلف شرائح ومكونات المجتمع , وذلك لمواقفها الوطنية التي لم تفرق بين مكون وأخر وتصديها لدعم القيادات السياسية في العراق تحقيقا للتوازن السياسي , وتحقيقا للسلم الاجتماعي لعدم وقوع حرب أهلية وصولا إلى استقرار المجتمع العراقي داخليا (47) , وكان لها دور واضح في الضغط والتأثير على السلطتين التشريعية والتنفيذية في العراق بعد عام 2003 ، إذ أن سعيها الدائم ينصب على سن القوانين والتشريعات التي تنسجم مع رؤاها وتطلعاتها فضلاً عن أتخاذها لمواقف مباشرة حيال الدول الأخرى لاسيما الدول الخليجية المجاورة , فعلى سبيل المثال نجد أن خطيب الجمعة الشيخ عبد المهدي الكربلائي وكيل المرجع الديني , ذكر إن بعض الدول العربية تشهد تحركات شعبية واسعة للتعبير عن مطالب مشروعه تتمثل في تحقيق الإصلاح السياسي والعدالة الاجتماعية وقد أشار إلى إن ما يبعث على القلق الشديد هو تعامل حكومات هذه الدول باستخدام القوة المفرطة ضد شعوبها وإن ما تشهده البحرين من تحرك شعبي واسع وقيام الحكومة البحرينية باستخدام القوة والعنف المفرط ضد المحتجين يبعث على قلق أكبر والذي يزيد المسألة تعقيداً ويولد تداعيات إقليمية خطرة هو قيام بعض الدول الإقليمية بالتدخل في شؤون البحرين بإرسال قوات عسكرية إليها, مما سيؤدي إلى حصول احتقان طائفي إضافة إلى إنه سيفتح المجال لتدخلات مستقبلية من دول أخرى(48) , واضاف لأبد للحكومة البحرينية أن

تستمع للمتظاهرين وتعمل على تحقيق مطالبهما في الإصلاح السياسي وتحقيق العدالة الاجتماعية ومعالجة الأخطاء و إطلاق الحريات والتعبير عن الرأي .

ثالثا- الأعلام والرأي العام

يعد الأعلام والرأي العام من أبرز الفواعل الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003 , ويبرز تأثير الأعلام والرأي العام في السياسة الخارجية من خلال تعزيز علاقاتهم بصانعي القرار السياسي الخارجي , ولذلك نوضح دور الأعلام و الرأي العام وتأثيراتهما في سياسة العراق الخارجية تجاه الدول الخليجية :

أ- الأعلام

يعد الأعلام من الوسائل المهمة في التأثير على السياسة الخارجية العراقية تجاه دول الخليج العربي , سواء من حيث كثافة الاستخدام أو من حيث تنوع الأساليب إذ أن أنتشار الأقمار الصناعية والأنترنت سهل من استخدام هذه الوسائل ومنحها زخماً كبيراً غير مسبوق(49). وإذا كانت السلطة السياسية في السنوات السابقة تجتهد في ايصال قيمها ورؤاها لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي والدول الأخرى من خلال الإذاعات الموجهة أو المراكز الثقافية المنتشرة في هذه البلدان أو المجلات والصحف والقنوات الفضائية , أضحت اليوم تخاطب جمهور وصناع القرار بشكل مباشر, والفرص متاحة أمامها للفوز باستجابتهم لدعم وتعزيز تطلعاتها وأهداف سياستها الخارجية ودون قيود , وإزاء ذلك فأن عموم وحدات السياسة الخارجية تستخدم وسائل الأعلام في التأثير بنسب متفاوتة تبعاً لقدراتها التقنية والعلمية وبما يتسق مع طموحاتها ونوعية الجمهور المستهدف(50). وفي بلدنا العراق وفي ظل الظروف التي تعيشها وسائل الأعلام من حيث نوعيتها وعددها فأن دورها وتأثيرها في بلورة آراء أفراد المجتمع وفي تسهيل عملية أتخاذ القرار السياسي العراقي تعتمد في ذلك على إمدادهم بالمعلومات بشأن الأحداث الجارية والبيئة السياسية لسياساتهم الخارجية وفي كثير من الأحيان تقدمها بشكل أسرع من القنوات الرسمية , حيث أن مستقبل حرية الاتصال والأعلام يكمن أولا واخيراً بيد أفراد الشعب فهم وحدهم الذين يملكون نقل نظريتها ومبادئها من حيز الفكر إلى عالم الواقع المعاش لأن أفراد الشعب على وفق الصيغ التي تمارسها هي التي تقرر شرعية النظام والحكومة(51) .

ومن هنا جاء البحث لفهم دور القنوات الفضائية وتأثيرها في السياسة الخارجية , خاصة أن العراق منذ 2003 وحتى الأن حيث يشهد العراق ظروفاً استثنائية وأزمات أمنية تجبر المواطن على متابعة ما يجري على الصعيد المحلي والعربي ثم الدولي من خلالها(52).

وفي ظل التنافس الذي يشهده الأعلام وخاصة التنافس الشديد بين القنوات التلفزيونية الذي يظهر جليا بشكل خاص أوقات الحروب والأزمات تكون هذه الأزمات اختباراً صعباً وحقيقاً لقدرة هذه القنوات الفضائية على تغطية مجرياتها , وهو ما يفرزها ويضعها في المرتبة التي تستحقها من حيث قدرتها على مواكبة مثل هذه الأزمات[53].

وقد أولت الأحزاب والقوى السياسية اهتماما لافتا بها لتكون وراء مؤسسات إعلامية أنشأتها بأموال طائلة لخدمة توجهاتها وأهدافها وتأثيرها في السياسة الخارجية العراقية , وفي ظل تعدد الاتجاهات والقنوات وتفرع بنية وسائل الإعلام في العراق كان المشهد الإعلامي ومنطلقاته يشهد نوعاً من عدم التنظيم والوضوح ، ونرى اليوم إن معظم القنوات الإعلامية التابعة للأحزاب الإسلامية تعبر بصورة واضحة عن تطلعات الجمهورية الإسلامية الإيرانية ولا تتعارض في طرحها مع سياستها الخارجية ، فعند النظر مثلاً إلى الخطاب الإعلامي لقناتي (العهد، والاتجاه) نجد أنهما تتناغمان مع الخطاب السياسي الإيراني الخارجي حيال الازمة البحرينية[54] ، وفي المثال نفسه هناك وسائل إعلامية أخرى مثل قناتي (البغدادية، والشرقية) تتناغم مع تطلعات دول مجلس التعاون الخليجي وسياستها الخارجية في الأزمة القطرية-الخليجية بل نجدهما متطابقتين مع الخطاب الإعلامي لدول مجلس التعاون الخليجي ، ومن ثم هناك انقسام إعلامي واضح في العراق لصالح الأطراف الإقليمية ولطالما أعلنت الحكومة العراقية لاسيما بعد عام2014على لسان رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي "أن العراق يتبع سياسة الحياد حيال الدول الخليجية المجاورة , ولا يريد الانخراط في سياسة المحاور والنزاعات الإقليمية مع طرف ضد طرف أخر"، إلا أن القنوات الإعلامية في العراق تغرد خارج الخطاب السياسي للدولة العراقية ، الأمر الذي يجعل العراق وسياسته الخارجية يعاني من حرج خارجي كبير نتيجة اختلاف الخطاب الإعلامي الموجه من داخل العراق إلى خارجه[55].

ونجد إن القنوات الإعلامية بشقيها الرسمية وغير الرسمية أصبحت منبراً للتعبير عن المواقف للكتل والأحزاب السياسية المشاركة في العملية السياسية بعد عام 2003 حيال الدول الأخرى والترويج لها فتعدد القنوات وبرامجها السياسية وتصريحات المسؤولين في الدولة العراقية ضد الدول الأخرى لاسيما السعودية والكويت الذي جعلها تتخذ مواقف مناوئة للعراق وسياسته الخارجية مما زاد من تعقيد المشهد السياسي الخارجي للعراق ، فحين نطلع على برنامج مناظرات على قناة الشرقية بين عضو مجلس النواب السابق ظافر العاني وعضو مجلس النواب السابق عزت الشابندر , نجد أن المواقف والتصريحات حيال الدول المجاورة للعراق تستدعيها إلى التداخل في شؤون العراق الداخلية والتي تتبناها بعض الأطراف السياسية في العراق حيالها , وبدلاً من إن يكون الأعلام الوجه المعبر عن العراق خارجياً والمقرب لعلاقاته مع الدول

الخليجية ، أصبح كابحاً للسياسة الخارجية العراقية لما يخلقه من أزمات واختناق في علاقاته الخارجية في البيئة الإقليمية والدولية[56].

ب- الراي العام

يعرف الرأي العام على أنه تعبير عدد كبير من الأفراد عن آرائهم في موقف معين , أما من تلقاء أنفسهم أو بناءً على دعوة توجه إليهم ، تعبيراً مؤيداً أو معارضاً لمسألة أو شخص معين أو اقتراح ذي أهمية واسعة بحيث يكون العدد ذا نسبة كافية لممارسة التأثير في أتخاذ قرار معين سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة , ويعد الرأي العام أحد الفواعل المهمة المشاركة في عملية صنع القرار السياسي ، لذلك تعد أي محاولة منظمة للتأثير على عقول وسلوك جماعة معينة تحقيقاً لهدف عام معين [57], ويتمتع الرأي العام في السياسة الخارجية العراقية بأهمية كبيرة لدى صانع القرار السياسي في الشأن الخارجي باعتباره مرآة عاكسة لآراء الجماهير بما يسمح بوجود نوع من التفاعل بينهم وبين صناع القرار السياسي ، وقد ازدادت أهمية الرأي العام في العراق بعد تغيير نظامه السياسي عام 2003 من النظام الفردي الاستبدادي إلى نظام ديمقراطي ، لكونه أتاح المساحة الكافية للمشاركة الجماهيرية الواسعة في التعبير عن آرائها وتطلعاتها والتي تؤثر في عملية رسم السياسات العامة للدولة العراقية ، إلا أن حداثة التجربة الديمقراطية وغياب ثقافة المشاركة المجتمعية في الشؤون السياسية وضعت أمام السياسة الخارجية العراقية تحديات لا تقل في تأثيرها عن الكوابح التي وضعتها الأحزاب السياسية [58].

إن غياب المراكز المتخصصة المهنية والمحايدة في قياس الرأي العام واتجاهاته في العراق بعد عام 2003 , أدخل صناع القرار السياسي الخارجي في ضبابية لعدم وجود رؤية واضحة تعكس له طبيعة الرأي العام واهتماماته فمن الملاحظ أن معظم مراكز الرأي العام في العراق بعد عام 2003 خاضعة للأحزاب السياسية ، الأمر الذي يجعلها مسيسة في آرائها واستطلاعاتها ولا يمكن التعويل عليها من قبل المؤسسات الصانعة للسياسة الخارجية العراقية ، لاسيما أن معظم دول مجلس التعاون الخليجي والدول الإقليمية تأخذ بنظر الاعتبار الرأي العام السائد في الدولة عند صنعها للسياسة الخارجية ، في حين أن المؤسسات المشاركة في صنع السياسة الخارجية العراقية غير مدركة للتوجهات المجتمعية السائدة (الرأي العام) في العراق ، في الوقت الذي يتبنى فيه العراق موقفاً خارجياً معيناً قد يكون للرأي العام موقفاً مغايراً له ، وبالتالي يحسب هذا الأمر في مجمله عنصراً كابحاً لسياسة العراق الخارجية بعد عام 2003[59] .

وقد تعرض الرأي العام إلى مجموعة من المؤثرات والعوامل في طريقة تشكيله ودوره في السياسة الخارجية العراقية أثر فيه وأبرز هذه المؤثرات هي[60]:

1. انهيار بنية الدولة العراقية وتفكك وظائفها العسكرية والإدارية والاقتصادية.

2. تفكك المجتمع العراقي وتحلل بنيته الاجتماعية الأمر الذي أدى إلى هيمنة المؤسسات العشائرية والانتماءات الفرعية بكل صورها الذي أثر على الحركة السياسية وعلى خيارات الفرد التي هي جزء من الرأي العام .

3. بروز ظاهرة الإرهاب في العراق الذي وجه الرأي العام نحو مكافحته وافكاره الإجرامية .

والرأي العام بصورة علمية يكون على عده أنواع هو الرأي العام القائد , والرأي العام المثقف والرأي العام في العراق بعد عام 2003 عرف عنه أنه رأي النقاد والتابع لتشخيص القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، و لم يكن له التأثير القوي على السياسة الخارجية العراقية , ويمكن القول بأنه لا يمكن أعتبار الرأي العام العراقي مؤثراً قوياً في صناعة السياسة الخارجية العراقية , كما لا نستطيع في الوقت نفسه أن ندعي عدم وجود تأثير له على الأطلاق ولكن يمكن القول أن الرأي العام هو مجرد فاعل ضمن مجموعة كبيرة من الفواعل التي تؤثر على صناعة القرار السياسي الخارجي للعراق وأن تأثيره يتوقف على نوع القضية , مثلاً التظاهرات الشعبية ومدى أتساعها وأثارها الداخلية ومطالبها ذات الطابع الخارجي , وأثرها على علاقات العراق بالدول الأخرى ومدى انسجامها مع مصالح العراق الخارجية .

رابعا -جماعات الضغط ومنظمات المجتمع المدني

أ- جماعات الضغط : تعد جماعات الضغط من أبرز الفواعل الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية ويبرز تأثير جماعات الضغط في السياسة الخارجية من خلال تعزيز علاقاتها بصانعي القرار السياسي العراقي أو بالمجالس المتمثلة بالسلطة التشريعية من أجل أتخاد أنماط سلوكية تتلاءم مع مصالح تلك الجماعات[61]. ويختلف تأثير هذه الجماعات في عملية أتخاذ القرار في السياسة الخارجية حسب أرتباطها وتأثيرها بهذه القرارات , فجماعات الضغط السياسية غالباً ما تكون مرتبطة بدول خارجية تسعى دائما للحفاظ على مصالح هذه الدول عن طريق ضغطها على متخذي القرار السياسي في الدولة[62] , ومن جانب أخر هناك جماعات الضغط الاقتصادية في العراق ونجد أنها لا تقل في تأثيرها على السياسة الخارجية عن الجماعات السياسية , ومن الواضح إنها تمارس ضغوطاً كبيرة على السلطة التشريعية والتنفيذية من أجل تنفيذ مصالحها وأهدافها في الشأن الخارجي حتى وإن كانت توجهاتها مناوئة لمتبنيات الحكومة العراقية في سياستها الخارجية , ولعل الفشل الحكومي في النهوض بواقع البنى التحتية للعراق جعلها تتكئ على رجال الإعمال والمستثمرين العراقيين والأجانب من أجل تنفيذ المشاريع الضرورية في عموم المحافظات العراقية , بل أن الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام 2003 قدمت تنازلات مهمة لجماعات الضغط الاقتصادية بسبب تراجع الاوضاع الأمنية في العراق التي ساهمت في الحد من استقطاب المستثمرين الأجانب[63]. بدلالة أن الحكومة العراقية تعرضت عام 2011 إلى ضغوط كبيرة من جماعات

الضغط الاقتصادية الذين لديهم استثمارات اقتصادية هائلة في محافظتي النجف وكربلاء بعد توقف توافد الخطوط الجوية الخليجية الناقلة للزائرين الأجانب إلى العراق للتراجع عن مواقفها المتصلبة في سياستها الخارجية تجاه الدول العربية والخليجية , فقامت جميع الدول الخليجية بقطع خطوطها الجوية مع العراق ، فما كان من العراق إلا أن يستجيب لضغط الجماعات الاقتصادية من المستثمرين العراقيين والأجانب في تلطيف خطابه الخارجي إزاء الأزمة البحرينية والعمل على تحسين علاقاته مع البحرين مستغلاً في ذلك مؤتمر القمة العربية المنعقد في بغداد عام 2012 الذي حضره وزير الخارجية البحريني وممثلين عن جميع دول مجلس التعاون الخليجي ، وبهذا نجحت الدبلوماسية العراقية في أعادت الخطوط الجوية الخليجية إلى مزاولة عملها من جديد مع العراق ارضاءً لجماعات الضغط الاقتصادية[64].

نستنتج , إن جماعات الضغط تمارس أدواراً كابحة في السياسة الخارجية عبر ارتباطها الخارجي مع الدول الأخرى التي تسعى إلى استغلالها خدمة لمصالحها , فضلاً عن تأثير جماعات الضغط الاقتصادية التي تحاول تسيير القرار السياسي الخارجي بما يتلاءم مع رغباتها وأهدافها .

ب- منظمات المجتمع المدني

تعد منظمات المجتمع المدني من أهم المؤسسات المستقلة عن سلطة الدولة وهي اليوم ضرورة حضارية وقوة اجتماعية ليس لها أهداف خاصة ، وإنما لها أهداف ومبادئ سامية منها تكريس ثقافة الحوار والتعايش السلمي وتأصيل قيم المواطنة وحقوق الانسان , فقد شهدت الفترة التي أعقبت احداث عام 2003 تأسيس عدد كبير من هذه المنظمات في العراق بسبب التطور السياسي وما رافق ذلك من ديمقراطية وأحزاب وتغيير في هياكل النظام وطريقة ادارته، إذ لعبت هذه المنظمات دوراً كبيراً في العراق بعد عام 2003 وصولا إلى احتلال تنظيم داعش الإرهابي مساحات واسعة من العراق مما تطلب توجيه موارد الدولة من أجل تحرير الأراضي العراقية للقضاء على هذا التنظيم ، إذ قامت هذه المنظمات بالعمل على لعب دور كبير في بناء السياسة الخارجية العراقية الواضحة وتحويل الصراع والحيلولة دون وصوله إلى مرحلة العنف من خلال تهيئة البيئة الملائمة ومعالجة العوامل المسكنة والمحركة لهذا الصراع ومن خلال وضع نهج شامل لها, وإعادة تأهيل المجتمع العراقي الذي أصبح يعاني من نمط جديد من العلاقات قائم على اساس الشك والريبة ، بعد أن تم ضرب أسس التعايش المجتمعي في العراق[65]. ولقد أدى التحول الديمقراطي في العراق وتدهور الأوضاع التي رافقت هذا التحول إلى فسح المجال لمنظمات المجتمع المدني لأن تتأسس وتعمل على معالجة قسم من التدهور الذي مر بها العراق ، إذا لعبت دوراً كبيراً وقامت بأدوار سياسية متعددة في العراق ومنها دور الوسيط بين الحكومة والمواطنين ومن خلال هذه الوساطة التوفيق بينهما ، إذ كانت قنوات أتصال لنقل أهداف ورغبات المواطنين بطريقة سلمية وبناءة وتنسيقها وتبويبها وإبلاغها للحكومة لاتخاذ الإجراءات

المناسبة لتحقيقها[66]. ولعبت دور الرقيب على ما تتخذه الدولة من سياسات عامة , كما أنها كانت ولا تزال قنوات المشاركة السياسية التي تتيح لجميع الأفراد في المجتمع حق المشاركة في صنع القرار السياسي الخارجي في البلاد بدون تمييز عرقي أو طائفي أو قومي[67]. وكما عملت على مراقبة السلطة والتأثير عليها لتغيير القرارات السلبية واتخاذ القرارات التي تصب في مصلحة المجتمع من خلال تهيئة رأي عام ضاغط[68]. ومعالجة حالة الاستنزاف في الموارد ومراقبة الفساد بأشكاله المختلفة والذي أصبح مستشري في أغلب مؤسسات الدولة العراقية وعملت هذه المنظمات على فضح حالات الفساد من خلال وسائل الأعلام ودعم تقديم الفاسدين للقضاء العادل[69]. ولعبت المنظمات دوراً كبيراً في الاهتمام بالتطورات التي مرت بها المنطقة واحداثها الخاصة بالتعاون مع منظمات دول مجلس التعاون الخليجي و واكبت حراك الربيع العربي باتجاه دفع النظم السياسية العربية إلى تبني الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة إلى جانب التدخل ولعب دور في تحقيق الاستقرار الاجتماعي وإعادة تأهيل المجتمعات والعمل على نشر ثقافة التسامح واحترام الحقوق والمواطنة [70] .

يتضح أن مؤسسات المجتمع المدني بالرغم من كثرها وتعددها وتنوع نشاطاتها إلا أنها لم تقم بدورها بشكل فعال كما هو المنشود في السياسة الخارجية العراقية لأن دورها ضعف وتجربتها حديثة وعدم السماح لها في المشاركة السياسية في العراق .

الخاتمة

ركز البحث على الفواعل الداخلية العراقية وانعكاس تلك الفواعل وتأثيراتها على السياسة الخارجية تجاه دول الخليجية أذ شهد العراق تغيراً جذرياً في التوجهات السياسية الداخلية وقد أدى هذا التغيير الجديد إلى ظهور الفواعل الداخلية التي أدت بدورها إلى ظهور المشاكل والصراعات في السياسة الداخلية وانعكست بشكل مباشر على السياسة الخارجية , لأن السياسة الخارجية ماهي ألا امتداد للسياسة الداخلية .

لهذا فأن هذا التغيير الجديد في السياسة العراقية الخارجية بعد 2003 أسفر عن فواعل متعددة أثرت داخليا على المستوى الأمني والسياسي وبعدها ظهرت أثار تلك الصراعات الداخلية على السياسة الخارجية العراقية , وباتت الساحة السياسية العراقية تضم العديد من الأحزاب والقوى السياسية والتي انعكس بدورها على صانع القرار السياسي العراقي , لأن هذه الأحزاب السياسية أخذت تتمسك بثقافتها التقليدية كما أنها لا تمتلك برنامج سياسي واضح , مما أثر سلباً على الواقع العراقي ليس على المستوى السياسي فحسب بل حتى على المستوى الأمني ايضا .

وعليه توصلت الدراسة إلى عدت من الاستنتاجات:

1. أن السياسة الخارجية العراقية لا تقوم على خطط استراتيجية ومتبنيات واقعيه , لكنها تعتمد على المصالح والعلاقات الخاصة وعلى شخصية رئيس الوزراء وعلى الحزب السياسي الذي ينتمي له رئيس الوزراء , كذلك فإن تأثير الأحزاب السياسية عموما في السياسة الخارجية العراقية سيكون مرتكز بشكل مباشر على وصول هذه الأحزاب السياسية إلى سدة الحكم وحجم تمثيلها وطبيعة ارتباطاتها الخارجية .

2. أن تأثير الفواعل الداخلية المتمثلة بـ جماعات الضغط ، الرأي العام والأعلام كانت قاصرة وحديثة العهد على التجربة الديمقراطية التي انبثقت في العراق بعد عام 2003 ، ولم تكن مؤهلة للقيام بالدور الضاغط المطلوب على صانع القرار السياسي الخارجي بغية خلق التأثير الإيجابي على السياسة الخارجية العراقية ، بل أن البعض منها كان يرتبط بأجندات خارجية مع الدول الأخرى لاسيما المجاورة منها أو يرتبط بأجندات حزبية فئوية شخصية ، والبعض الأخر حمل على عاتقة الرد منفرداً على التحديات الخارجية للعراق الإقليمية والدولية لاسيما على الدول الجوار العراقي، معتقداً مع نفسه أنه يمثل سياسة خارجية قائمة بحالها بعيداً عن الدولة العراقية ومؤسساتها المتخصصة في الشأن الخارجي ، وهكذا غاب مفهوم المصلحة الوطنية العليا للعراق منذ العام 2003 عن السياسة الخارجية العراقية وحلت بدلاً عنه مصالح الدول الأخرى وتأثيراتها وتدخلاتها في الشأن السياسي الداخلي للعراق .

3. تأثرت السياسة الخارجية العراقية بشكل مباشر بعوامل داخلية أدت إلى تفكيك الدولة العراقية ومؤسساتها مع بناء مؤسسات حكومية جديدة خاضعة وتابعة للأجندات السياسية والخارجية .

الهوامش

*) طالبة ماجستير في كلية القانون والعلوم السياسية / الجامعة العراقية - العراق nuhajasim94@gmail.com

**) استاذ مساعد دكتور في كلية القانون والعلوم السياسية / الجامعة العراقية – العراق

1) محمد كريم جبار الخاقاني , مؤسسات صنع السياسة الخارجية العراقية , مجموعة باحثين , السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2014 , ط1 , المركز الديمقراطي العربي , برلين , 2018 , ص197 .

2) مجموعة الازمات الدولة ، التحدي الدستور في العراق ، مجلة المستقبل العربي , العدد 298 ، مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , 2003 , ص167.

3) نص المادة (78) ، الدستور العراقي , ط7 , بغداد : مجلس النواب , الدائرة الاعلامية , 2013 ، ص 15.

4) نص المادة (80)، المصدر نفسه, ص16.

5) Ranj Alaaldin , Iraq's best hope is developing stronger ties to the Gulf — with US help , Brookings Center , Doha , 19/8/2020 . https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos .

6) محمد كريم جبار الخاقاني , مصدر سبق ذكره , ص198.

7) رواء حيدر ، انسحاب القوات الأميركية سيؤدي إلى انهيار الدولة العراقية ، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط http://www.iraqhurr.org: , 2007/4/23.

8) عدي غني الأسدي , ميناء مبارك الكويتي : وتأثيراته الاقتصادية والسياسية على العراق , الحوار المتمدن , العدد3389 , 7/6/ 2011 , شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط: http://ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=262182

[9] موقع اخبار السومرية نيوز ، 2011/10/7 , شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط :http://www.alsumaria.tv

[10] رياض السندي , ابراهيم الجعفري وإخفاقاته الداخلية والخارجية , الحوار المتمدن , العدد 5416 , 29/ 1/ 2017 , شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط : http://ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=546369 .

[11] عدي غني الأسدي , المصدر السابق .

[12] زيباري: اتهامي بتقاضي رشوة من الكويت إساءة للحكومة العراقية وسأقاضي المتهمين , الجريدة الكويتية , 4/ 10/ 2011 , شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط: http://www.aljarida.com/articles/1462007635709498700

[13]) Snyder H.W. Bruck and Burton Sapin, Foreign policy Decision– making, paigrave, New York, 2002 , P 19 – 20

[14]) Michael Eisenstadt, Iran and Iraq, The Washington Institute for Near East Policy, 13/ September /2015

[15])Ibid.

[16]) Ibid

[17]) عبد الامير محسن جبار الاسدي , نحو بناء استراتيجية إقليمية في السياسية الخارجية العراقية بعد عام 2003، المجلة السياسية والدولية، العدد 26– 27 , كلية العلوم السياسية , الجامعة المستنصرية , 2015 , ص7.

[18]) اياد الإمارة ، مثال الالوسي يتهم وزير الخارجية بالدفاع عن مصالح السعودية ، وكالة أنباء براثا , 2015/11/24, شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط: http://burathanews.com

[19]) عالية نصيف تطالب السلطة التشريعية برفض تمرير اتفاقية الربط السككي بين العراق والكويت , وكالة الصحافة المستقلة , 9/23 / 2013 شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط : https://mustaqila.com

[20]) عالية نصيف: وزير الخارجية دافع عن مصالح الكويت اكثر من الكويتيين في مشروع الربط السككي , عين العراق نيوز , وكالة أنباء مستقلة , 9/ 8/ 2020 , شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الربط :
https://aynaliraqnews.com/index.php?aa=news&id22=137164

[21]) داي ياماو، تاريخ الاحزاب الاسلامية في العراق: التحول في حزب الدعوة 1957– 2009، ترجمة فلاح حسن الاسدي ومحمود عبد الواحد محمود, بيت الحكمة، بغداد ، 2012 ، ص 20.

[22]) زهير عطوف, التجربة الحزبية في العراق بعد 2003: الواقع والتحديات, مركز ادراك للدراسات والاستشارات, سوريا, 2018, ص3.

[23]) هادي حسن عليوي، الاحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، دار رياض الريس، بيروت، 2001، ص178.

[24]) خميس دهام حميد ، الحزب الاسلامي العراقي : دراسة في الافكار والمواقف في ضوء انتخابات 2010 ، مجلة العلوم السياسية ، العدد41 ، كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد ،2010 ، ص267.

[25]) شروق اياد خضير , الاحزاب الاسلامية واشكالية الديمقراطي في العراق : دراسة تحليلية نقدية , مجلة دراسات الدولية , العدد50 , كلية العلوم الاسلامية , جامعة الانبار , 2011 , ص156.

[26]) شروق اياد خضير , مصدر سبق ذكره , ص157.

[27]) مهند سلوم , عودة غير موفقة : ما أعطاه الحزب الإسلامي العراقي مقابل الوصول إلى السلطة , مركز مالكو كير- كارنيغي للشرق الاوسط , بيروت , 10/ كانون الاول/ 2018 .

[28]) زهير عطوف , التجربة الحزبية في العراق بعد 2003 : الواقع والتحديات , مركز ادراك للدراسات والاستشارات , سوريا, 2018, ص10.

[29]) جين كينينموت و جارريث ستانسفيلد و عمر سري , العراق على الساحة الدولية السياسة الخارجية والهوية الوطنية في المرحلة الانتقالية , مجلة دراسات عالمية , العدد126 , مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية , ابوظبي ,2014 , ص48- ص49 .

[30]) جين كينينموت و جارريث ستانسفيلد و عمر سري , مصدر سبق ذكره , ص49.

[31]) أسامة السعيدي , التنوع السياسي في العراق : رؤية تحليلية , مجلة قضايا السياسية , العددان 37-38 , كلية العلوم السياسية , جامعة النهرين ,2014 , ص141.

[32]) رعد حسن صادق , دور المجلس الاعلى الاسلامي العراقي في الحياة السياسية العراقية , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد , 2015 , ص150- ص151 .

[33]) زهير عطوف , مصدر سبق ذكره , ص18.

[34]) المصدر نفسه , ص19.

35) صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ العراق السياسي الحديث(الحركات الماركسية) 1920 -1990 ، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، 2001 ، ص20 -ص 21.

[36]) حسنين توفيق ابراهيم وعبد الجبار احمد عبدالله ، التحولات الديمقراطي في العراق : القيود والفرض ، ط1 , مركز الخليج للأبحاث , دبي , 2005 , ص30.

[37]) هاني الياس الحديثي ، احزاب العراق : نشأتها ودورها في تشكيل المستقبل،2004/10/3 , شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط : http: // www.aljazeera.net

[38]) هيفاء محمد و سداد سبع , التيارات السياسية الحزبية العراقية بعد الاحتلال وموقفها من اعادة بناء الدولة , مجلة كلية التربية للبنات , المجلد 23 , العدد4 , بغداد , 2012 , ص 1021- ص1022.

[39]) وليد مساهر حمد , العوامل الاجتماعية والسياسية واثرها في السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003 , مجلة الفراهيدي , العدد 19, كلية العلوم السياسية , جامعة تكريت , 2014, ص232.

[40]) زهير عطوف , مصدر سبق ذكره , ص11.

[41]) Michael Eisenstadt, Iran and Iraq, The Washington Institute for Near East Policy, 13/ September /2015

[42]) اسامة السعيدي , التنوع السياسي في العراق : رؤية تحليلية , مجلة قضايا السياسية , العددان 37-38 , كلية العلوم السياسية , جامعة النهرين ,2014 , ص145 .

[43]) عدنان الدليمي , اخر المطاف سيرة وذكريات , دار المأمون , عمان , 2012, ص257.

[44]) انتخابات العراق 2014 , الجزيرة نت , 19/5/ 2014 , شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط http://www.aljazeera.net

[45]) حمد جاسم محمد , تنامي دور المرجعية الدينية في الشؤون السياسية بالعراق : الاسباب والنتائج , مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية , العراق , 2015 , ص 1.

[46]) المصدر نفسه , ص2.

[47]) المصدر نفسه , ص4.

[48]) اسامة مهدي , السيستاني : تعامل الحكومة البحرينيّة مع الاحتجاجات طائفي , 2011/3/18 , شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط : .https://elaph.com/web/news/2011/3/639765.htm

[49]) وسام حسين علي العيثاوي , دور الاعلام في تنفيذ السياسة الخارجية , الحوار المتمدن , العدد4641 , 2014 , شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الربط : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=442819

[50]) دينا سليمان كمال لاشين , الاعلام وتأثيره والسياسة الخارجية , المركز الديمقراطي العربي , برلين , 2020, ص6 .

[51]) مصطفي أنطاكي , العولمة الإعلامية , ط1 , مؤسسة الوحدة للطباعة والنشر , دمشق , 2005 , ص23 .

[52]) حسين دبي الزويني وعبد الصاحب ، الممارسة الاعلامية والتحول الديمقراطي في العراق , مجلة الباحث الاعلامي , العدد6 ، جامعة بغداد , بغداد , 2009 ، ص109.

[53]) هشام حمزة , إدارة الأخبار في القنوات التلفزيونية في أوقات ألازمات ، دراسة حالة : تجربة قناة أبوظبي في تغطية الحرب في أفغانستان والعراق , رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي, 2007, ص2.

[54]) باسل حسين , هل يمكن ان تكون ديمقراطية في الاحزاب الطائفية والمذهبية ، بحث منشور في كتاب : الديمقراطية في الحياة الداخلية للأحزاب السياسية العربية ، ط 1 ، مركز القدس للدراسات السياسية , بيروت ، 2010، ص 43– ص 44.

[55]) للمزيد ينظر إلى : العراق بعيداً عن سياسة المحاور ، وكالة السومرية نيوز ، 2017/2/21 ، شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط الآتي : http://www.alsumaria.tv/news

[56]) للمزيد ينظر إلى : برنامج مناظرات ، قناة الشرقية , 2015/8/23 .

[57]) بسيوني أبراهيم حمادة، الرأي العام وأهميته في صنع القرار، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2002، ص 8 .

[58]) جاسم يونس الحريري ، أثر التغييرات في المنطقة العربية على العلاقات العراقية– الخليجية ، ورقة بحثية في المؤتمر السنوي الرابع عشر بعنوان التغيير في البلدان العربية وأثره في العراق ومنطقة الخليج العربي ، مجلة دراسات دولية ، العدد 58 , مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية , جامعة بغداد , 2014 , ص 9.

[59]) عدي ابراهيم محمود المناوي ، التيارات السياسية العلمانية وصناعة الرأي العام ، ط 1 ، دار زهران ، بغداد , 2013 ، ص 320.

[60] محمد ارمين , الراي العام والنظام السياسي في العراق , الحوار المتمدن , العدد6095 , 2018 , ص2 , شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=622480

[61] احمد نوري النعيمي , الابعاد المؤثرة في السياسة الخارجية, مجلة الحقوقيين , العددان الاول والثاني , بغداد , 1977, ص76.

[62] احمد عارف الكفارنة , العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية , مجلة الدراسات الدولية , العدد42, كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد , 2009 , ص 25.

[63] طالب حسين حافظ ، التغيير في المنطقة العربية وانعكاساتها : العوامل الخارجية ، مجلة دراسات دولية ، العدد 58 ، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية , جامعة بغداد , 2014 , ص 240.

[64] جاسم يونس الحريري ، مصدر سبق ذكره ، ص 6 .

[65] قاسم علوان سعيد , منظمات المجتمع المدني وبناء السلام في العراق بعد عام 2003 , مجلة تكريت للعلوم السياسية , العدد الخاص, جامعة تكريت , العراق , 2019, ص 253.

[66] مايكل هدسون ، سيناريوهات سياسية لعراق ما بعد الاحتلال ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 298 , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , 2003 , ص80 .

[67] عمر ابراهيم الخطيب ، التنمية والمشاركة السياسية في اقطار الحليج ، مجلة المستقبل العربي ، العدد40 , مركز دراسات الوحدة العربية ,2002 , ص18.

[68] قاسم علوان سعيد , مصدر سبق ذكره , ص271.

[69] المصدر نفسه , ص271- ص272.

[70] المصدر نفسه , ص 255 .